



Sudan Academy for Banking and Financial Sciences

Center for Research, Publishing & Consultancy (CRPC)

IN COLLABORATION WITH

Islamic Development Bank – Jeddah

Islamic Research and Training Institute (IRTI)

PROCEEDINGS OF

"2nd International Conference on Inclusive Islamic Financial Sector Development

Enhancing Islamic Financial Services for Microenterprises

09th – 11th October 2011, Khartoum - Sudan

التصنيف الائتماني والشري وانعكاسهما على تأمين السيولة للمشاريع الصغيرة

من إعداد الباحثين:

الأستاذ: مداني أحمد، محاضر بجامعة
حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم
الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، وعضو
مخبر "الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات
الإقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية"

الهاتف: 00213 774 99 43 86

الفاكس: 00213 27 72 19 77

الإيميل:

drmedaniahmed.dz@gmail.com

الأستاذ الدكتور: بلعزوز بن علي، أستاذ
التعليم العالي بجامعة حسيبة بن بوعلي
بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم
التسيير، الجزائر، ومدير مخبر "الأنظمة المالية
والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية
في ظل التحولات العالمية" بنفس الجامعة

الهاتف: 00213 773 17 59 05

الفاكس: 00213 27 72 19 77

الإيميل:

belazzouz_benali@yahoo.fr

الملخص:

ترمي هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر وانعكاس التصنيف الائتماني التقليدي والشرعي على تأمين السيولة للمشاريع الصغيرة، والتحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامية والتقليدية إزاء المخاطر الناجمة عن ذلك التصنيف، وأساليب التعامل معها من أجل سدّ الفجوة في التمويل خصوصاً في الأوضاع التي تتضمن ضمانات أقل، مع الإشارة إلى أهمية إنشاء وتطوير نظام تصنيف إئتماني خاص بالمشروعات الصغيرة للإستناد إليه في منح التمويل لها من عدمه، وحفاظاً على استقرار درجات التصنيف الائتماني والشرعي للبنوك والمؤسسات المالية أو تحسينها. وختمت هذه الورقة البحثية بجملة من النتائج، كما طرحت عدداً من التوصيات. Micro- Entrprises.

Abstract:

The purpose of this paper to highlight the impact and the impact of credit rating of traditional and legitimate to secure liquidity for Micro- Entrprises, and the challenges faced by Islamic financial institutions and traditional about the risks resulting from this classification, and methods of dealing with it in order to bridge the gap in funding especially in conditions which include fewer guarantees with reference to the importance of establishing and developing a special credit rating of Micro- Entrprises for leaning to in the grant funding it or not, and to preserve the stability of credit ratings and legitimate banks and financial institutions or to improve them. In conclusion, this paper a set of results, also raised a number of recommendations.

مقدمة:

أصبحت المشاريع الصغيرة تمثل طرْحاً يحتل أولوية متقدمة على أجندة اقتصاديات البلدان العربية والإسلامية، فهي تمثل حلاً ضرورياً للإسهام في حلّ مشكلتي البطالة والفقر اللتان تعاني منهما هذه الدول، وتحقيق معدلات نموّ مستقرّة ومستديمة.

ويستدلّ المؤيّدون لفكرة المشاريع الصّغيرة بحجم إسهاماتها في الإقتصادين الكبيرين في أمريكا واليابان وغيرهما من البلدان المتقدّمة، ففي أمريكا تشكّل المشروعات الصّغيرة 97% من عدد المشاريع فيها، حيث يوجد نحو 13 مليون مشروع يعمل فيها أكثر من نصف العاملين في أميركا تؤمّن ثلثي فرص العمل للعمالة الجديدة، وفي اليابان تبلغ المشاريع الصّغيرة نحو 99.4% من عدد المشاريع فيها، وتستخدم هذه المشاريع 84.4% من إجمالي العمالة.

إنّ هذه الأهميّة البالغة للمشاريع الصّغيرة، جعلت منها سوقاً أصبحت تمثل هدفاً إستراتيجياً للبنوك التقليديّة والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة، وبالمقابل يُنظر إلى العمل في هذه السّوق على أنّه نشاط محفوف بصعوبات ومخاطرٍ بالغة. وتتبع الكثير من تلك الصّعوبات والمخاطر من تصرّف مؤسسات التصنيف الائتماني ولجنة بازل وتقديمها لتصنيفات رديئة (منخفضة) الجودة للمشاريع الصّغيرة وحتىّ المتوسطة، وتأخر مؤسسات التصنيف الشرعي الإسلاميّة في ضبط معايير تصنيف خاصة لهذه المشاريع، الأمر الذي يخلق تحدياً كبيراً لدى مؤسسات التمويل التقليديّة والإسلاميّة لتوفير التمويل والدّعم اللازمين لتلك المشاريع بلوغ الأهميّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة لها.

ولا شك أنّ دخول البنوك والمؤسسات الماليّة التقليديّة والإسلاميّة سوق المشروعات الصّغيرة بما

تحتويه من مخاطر عالية يؤثر على مستويات التصنيف الائتماني والشرعي لهذه البنوك والمؤسسات، والذي ينعكس بدوره فيما بعد على حجم التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة في هذه السوق. فما أثر التصنيف الائتماني والشرعي للبنوك والمؤسسات على السيولة المقدمة للمشاريع الصغيرة؟

ولتحليل هذه الإشكالية وإثراء الموضوع، ركّزنا في هذه الورقة البحثية على العناصر التالية:

- أولاً: سوق المشروعات الصغيرة وعلاقته بالسوق التمويلية.
 - ثانياً: التصنيف الائتماني التقليدي وانعكاسه على تمويل المشروعات الصغيرة.
 - ثالثاً: التصنيف الشرعي وانعكاسه على تمويل المشاريع الصغيرة.
 - رابعاً: ضرورة تطوير أنظمة التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة لإنجاح دورها.
- أولاً: سوق المشروعات الصغيرة وعلاقته بالسوق التمويلية:

1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.

والتعريف الشائع للمشروعات (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة يتضمن مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفاً. ويضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 في المائة من الشركات المسجلة في العالم؛ وفي أوروبا، مثلاً، تزيد هذه النسبة عن 99 في المائة. ولتضييق هذه الفئة، يتم أحياناً تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي يعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين. ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم ومؤسسات متوسطة الحجم، وإن كان هناك دائماً قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي والفنوي فيما بينهما. وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع المبيعات السنوية، والأصول، وحجم القرض أو الاستثمار¹.

وبينما يتوقف التعريف الملائم للقطاع في نهاية المطاف على السياق المصرفي المحلي، فإن التصنيف الأكثر استخداماً في البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم توضيحاً لمعايير مماثلة للكثير من المعايير المستخدمة في أنحاء العالم.

وللتأهل كمؤسسة صغرى أو صغيرة أو متوسطة بموجب تصنيف البنك الدولي، يجب أن تستوفي الشركة المعنية 2 من 3 شروط قصوى بشأن عدد الموظفين، والأصول، أو المبيعات السنوية.

(1) مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2009، ص: 10-09.

ولأغراض متعلقة بتقارير العملاء، تستخدم إدارة الأسواق المالية العالمية بمؤسسة التمويل الدولية حجم القرض كمؤشر، لأن بعض البنوك غير قادرة على رفع تقارير طبقاً لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (01):

تعريفات البنك الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة¹.

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
صغرى	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 03 ملايين دولار	أقل من 03 ملايين دولار
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار
المؤشرات البديلة لحجم القروض			
صغرى	أقل من 10 آلاف دولار		
صغيرة	أقل من 100 ألف دولار		
متوسطة	أقل من 01 مليون دولار	(أقل من مليوني دولار في بعض البلدان المتقدمة)	

في الحقيقة، يقوم العديد من البنوك القائمة في الوقت الحاضر بخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أرقام المبيعات السنوية، علماً بأن الحدود القصوى للمبيعات في تقارير البنوك (16 مليون دولار) تعتبر في المتوسط مماثلة لتصنيفات البنك الدولي (15 مليون دولار، الجدول رقم 01).

جدول رقم (02):

تعريف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار المبيعات².

حجم الشركة	الحد الأدنى للمبيعات	الحد الأقصى للمبيعات
صغيرة	200 ألف دولار	4 ملايين دولار
متوسطة	2 مليون دولار	16 مليون دولار

2- خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

إن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أوحداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton)، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة. وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع،

⁽¹⁾ Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, and Asli Demirgüç-Kunt, *Small and Medium Enterprises across the Globe*: A, New Database, Washington, D.C.: World Bank, 2003.

⁽²⁾ Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Maria S. Martínez Pería, *Bank Financing for SMEs around the World: Drivers, Obstacles, Business Models, and Lending Practices*, Washington, D.C.: World Bank, 2008.

- وهي كذلك جديدة من حيث استحوادها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي¹:
- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
 - انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
 - ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من ينصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
 - تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
 - الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
 - المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
 - صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
 - صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
 - الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
 - تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.
- يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار.

3- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

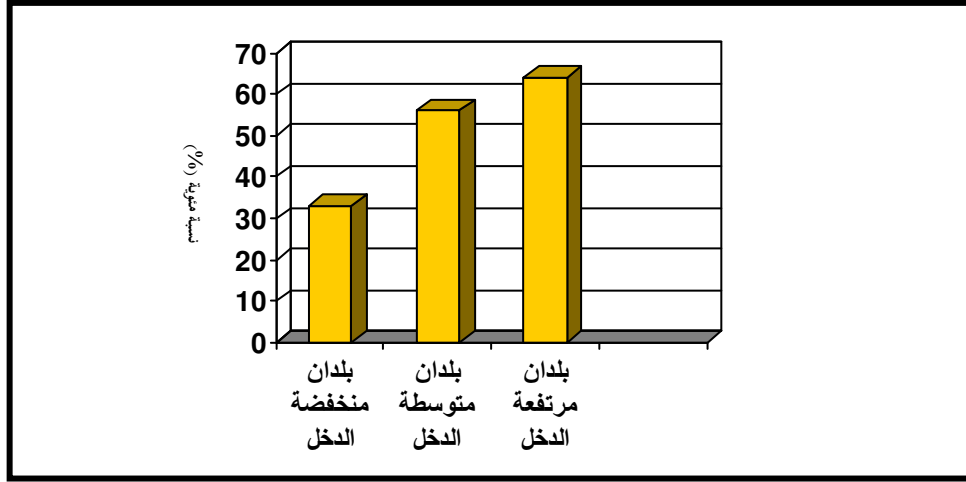
يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً مهماً بالنسبة للاقتصاديات الوطنية لأنه يقدم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وإجمالي الناتج المحلي ولارتباط نموه بزيادة الاقتصاد الرسمي. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر لغالبية فرص العمل في الكثير من البلدان. وفي 30 بلداً مرتفع الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(¹) د. ماهر حسن المحروق، د. أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، أيار 2006، ص: 03-04.

(أي الشركات المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفا) أكثر من ثلثي العمالة الرسمية. وفي البلدان المنخفضة الدخل، تعتبر هذه النسبة أصغر حجما نظرا لأكبر حجم القطاع غير الرسمي؛ ولكنها ما زالت نسبة مهمة. ويوضح الشكل رقم 01 أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لخلق الوظائف وفرص العمل باستخدام القيمة المتوسطة لمساهمات هذه المؤسسات في العمالة الرسمية من واقع عينة من بلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل.

شكل رقم (01):

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة القطرية الرسمية (قيم متوسطة)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

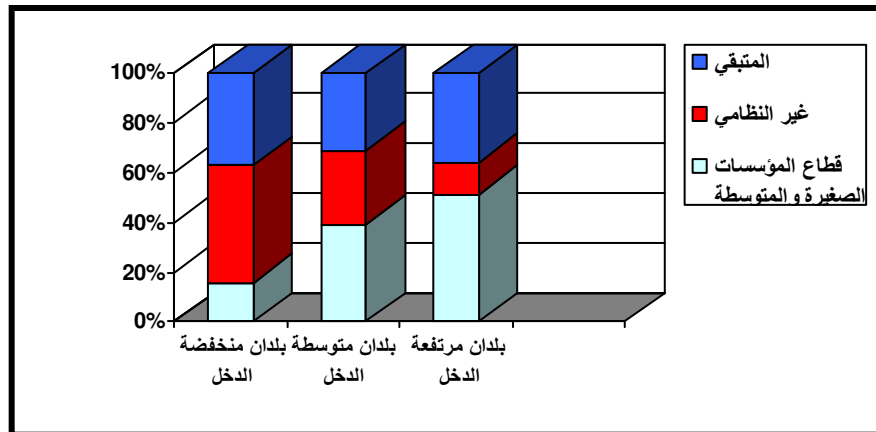
- مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:

- Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, and Asli Demirgüç-Kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe, op.cit.

تؤكد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع. ففي البلدان المرتفعة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل، يمثل هذا القطاع أكثر من نصف الناتج القومي. وفي البلدان المنخفضة الدخل أيضا، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا على الرغم من زيادة هيمنة القطاع غير النظامي في الاقتصاد. ويعرض الشكل رقم 02 القيم المتوسطة للمساهمات في إجمالي الناتج المحلي من عينة تضم 55 بلدا.

شكل رقم (02):

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير النظامي في إجمالي الناتج المحلي¹



3- علاقة سوق المشروعات الصغيرة بالسوق التمويلية:

تحتاج المؤسسات الصغيرة إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ومن وجهة نظر البنوك، فقد دأبت تقليدياً على اعتبار أن خدمة المؤسسات الصغيرة (والمتوسطة) محفوفة بالتحديات بسبب عدم توافر التماثل والتجانس في المعلومات، ونقص الضمانات الرهنية، وارتفاع تكلفة خدمة المعاملات الأصغر حجماً. لكن نظراً لأن استمرار انكماش هوامش الخدمات المصرفية للشركات وازدياد الانضباط والتقشف المالي يؤديان إلى خفض العائد على عمليات الاقتراض من قبل الحكومات، فقد بدأت البنوك في استكشاف الحيز المتاح لخدمة المؤسسات الصغيرة (والمتوسطة).

وتعتبر القروض المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة في جميع أنحاء العالم ومصدره هذه القروض عادةً البنوك التجارية، ولذلك فإن لها دور مهم جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة. ويتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطات وسيولة مناسبة والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثّر مما يعني بأن البنوك تتطلع إلى استثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع. وهذا بدوره يزيد من صعوبة حصول المشروعات الصغيرة على قروض من البنوك التجارية، ومن أبرز العوامل التي تحد من قدرة هذه المشروعات على الاقتراض ما يلي²:

(¹) Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, and Asli Demirgüç-Kunt, *Small and Medium Enterprises across the Globe*, op.cit.

(²) د. ماهر حسن الخروق، د. أيهاب مقابله، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها*، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

1- معوقات تواجه مؤسسات التمويل: وتتنحصر في:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
 - عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
 - افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
 - انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبياً على المشروع.
- ## 2- معوقات ومشكلات تمويلية تواجه القائمين على المشاريع: وتتمثل في:

- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

ثانياً: التصنيف الائتماني التقليدي وانعكاسه على تمويل المشروعات الصغيرة:

1- التصنيف الائتماني: مفهومه، شروطه وفوائده

- #### 1-1- مفهوم التصنيف الائتماني: يُعرّف التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضماناً بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها¹.

يمكن للتصنيف الائتماني أن يكون لمؤسسة مالية (بنك أو صناديق الاستثمار أو شركة تأمين)، لدولة (الجدارة الائتمانية السيادية لها) أو لعملية إئتمانية (قرض، قرض سندي، عمليات التمويل المهيكلة، التوريق...و) وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة.

وبالتالي يمكن القول بأن وكالات أو شركات التصنيف الائتماني هي من تتولى عملية إصدار تصنيفات ائتمانية لصالح العميل (شركة أو دولة أو هيئة) بقصد زيادة الثقة عند مقرضي هذا العميل وتجنبيهم المخاطرة المالية.

1-2- شروط التصنيف الائتماني: تستوجب أي عملية تصنيف إئتماني توفر الشروط التالية:

- اليقين (الوضوح والشفافية).
- المصدقية.
- الدقة خصوصاً عند تقييم المخاطر.
- مدى واسع للمخاطر المأخوذة في الحساب.

(١) أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرون Investors، على الرابط الإلكتروني:

- تغطية كبيرة للأسواق المالية والأدوات التمويلية.
 - تعددية الاهتمام على المستوى المحلي والقومي والعالمي.
 - إمداد متخذي القرارات بإطار فعال للمرجعية الاستثمارية (أدوات التحليل المالي).
- 1-3- فوائد التصنيف الائتماني: لعملية التصنيف الائتماني فوائد عدة، نذكر منها:**

- تحفيز النمو في السوق (خلق العمق المالي).
- تحفيز الاستقرار والأمان الوقائي.
- يزيد من ترابط الأسواق المحلية والعالمية (الاندماج في السوق العالمي).
- يسهل الحصول على القروض ومعلومات عن الفرص الاستثمارية.
- تعزيز متانة الجهاز المالي.
- تعزيز الشفافية في الأسواق المالية.
- تطبيق أعلى المعايير الموضوعية والمستقلة بشفافية¹.

2- وكالات للتصنيف الائتماني وشروط الإعراف بها:

1-2- أشهر الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني:

ازدهر نشاط تصنيف الدول للجدارة الائتمانية خلال تسعينات القرن الماضي، وأصبح على الأقل هناك تسع شركات تقوم بعملية التصنيف وأهمها: Standard & Poor's و Moody's و Fitch وكل منها يقوم بتصنيف ما يزيد عن ثمانين (80) دولة مستقلة ثم انضم لهن مؤخرا شركات أخرى مثل: Duff & Phelps، IBCA و Bloomberg و Thomson Bank Watch و Salomon Brother، j.P.Morgan و Economist Intelligence Unit (E.I.U).

2-1-2- وكالة Moody's للتصنيف الائتماني:

هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات التجارية المصرفية، تستحوذ هذه الوكالة على 40% من حصة السوق في مجال التنبؤ و التقدير للمخاطر للقروض على المستوى العالمي. تأسست هذه الوكالة سنة 1909 من طرف John Moody.

2-1-2- وكالة Standard & Poor's للتصنيف الائتماني:

هي فرع من شركة "Mcgraw-Hill" التي تنشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة من أسهم وسندات هي أحد الشركات الثلاث المعروفة في مجال التصنيف الائتماني مع منافسيها Moody's et Fitch ratings. تُعرف في السوق المالي الأمريكي من خلال مؤشر البورصة الأمريكية "S&P500". تنشر هذه الوكالة 48 تقريرا للاستعلام في السوق المالي تسمى بـ "The Outlook".

2-1-3- وكالة Fitch IBCA للتصنيف الائتماني:

وكالة التصنيف فيتش هي مؤسسة تقييم دولية، وهي مؤسسة مختلطة أمريكية و بريطانية، يتواجد هيكلها في نفس الوقت بنيويورك و لندن، وهي أصغر مؤسسة من بين الثلاثة. تأسست هذه الوكالة في 24 ديسمبر 1913 بنيويورك.

ويوضح الجدول الموالي مستويات التصنيف الائتماني حسب الوكالات الثلاثة السابقة الذكر.

(¹) نفس المرجع السابق.

جدول رقم 01:

التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات

Fitch¹ و S&P ،Moody's

التوصيف	التصنيف	
	S&P/ Fitch	Moody's
أعلى مستويات الجودة (احتمال 2% لحالة عدم السداد)	AAA	Aaa
جودة مرتفعة (احتمال لا يتعدى 4% لحالة عدم السداد)	AA	Aa
أعلى فئة في الجودة المتوسطة (احتمال عدم السداد لا يتعدى 10%)	A	A
منتصف شريحة الجودة المتوسطة	BBB	Baa
أدنى مستوى في شريحة الجودة المتوسطة	BB	Ba
فئة المضاربة	B	B
جودة ضعيفة	-	Caa
درجة مضاربة مرتفعة	CCC-CC	-
درجة مضاربة مرتفعة جدا	-	Ca
سندات دخل (أقل السندات جودة)	C	-
أدنى درجة (لا يتم تسديد الفوائد)	-	C
سندات تواجه فعليا خطر عدم السداد	DDD-DD	-

تمثل الفئة Aaa أو AAA أعلى تصنيف لجودة السندات. وتمثل السندات المصنفة في المجموعات الأربعة الأولى من كلا التصنيفين فئات الإستثمار، وتتميز بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين وفقاً لترتيب كل مجموعة بالجدول. في حين تشمل المجموعات الأخرى السندات التي تتوافر فيها خصائص المضاربة Junk bonds، وتتصف بانخفاض جودتها، وتواجه باحتمالات التوقف عن السداد، وتزايد تلك الإحتمالات كلما انخفض التصنيف إلى أن تصل لدرجة التوقف الفعلي عن السداد².

وثمة ارتباط بين درجة تصنيف السند ومعدل العائد المطلوب، فكلما تدنى تصنيف السند كلما عكس ذلك ارتفاع مخاطر التوقف عن السداد ومن ثم ارتفع معدل العائد المطلوب³.

2-2- شروط الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني:

حتى يتم الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني لابد أن تتحقق الشروط التالية:

2-2-1- الموضوعية: أن يكون للوكالة أسلوب قياس دقيق ومنتظم، ويتم اختبار النتائج على أساس تاريخي

(¹) Peter S. Rose, Jone W. Kolari & Donald R. Fraster, *Financial Institutions & Managing Financial Services*, Boston : Irwin, Fourth Edition, 1993, p : 10.

(²) د. عاطف وليم اندراوس، *أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الإقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص: 126.

(³) أنظر: د. أحمد أبو الفتوح الناقا، *نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية*، الإسكندرية: قسم الإقتصاد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994، ص: 183.

(يفضل لمدة 3 سنوات)، وأن تخضع التصنيفات للمراجعة المستمرة وأن تستجيب للتغيرات في الحالة المالية. 2-2-2- الاستقلالية: لا توجد ضغوط سياسية أو إقتصادية على وكالة التصنيف الائتماني تؤثر على تقييمها.

2-2-3- الشفافية: إتاحة التقييمات لكل من يريد الاطلاع عليها وبشروط متساوية.

2-2-4- الإفصاح: الإفصاح عن طريق التقييم، تعريف التعثر، البعد الزمني، معاني التصنيفات المختلفة، بيانات التعثر.

2-2-5- الموارد: ينبغي أن يكون لشركة التصنيف الائتماني موارد مادية وبشرية ذات كفاءة تسمح لها بالقيام بأعمال تقييم ذات جودة مرتفعة.

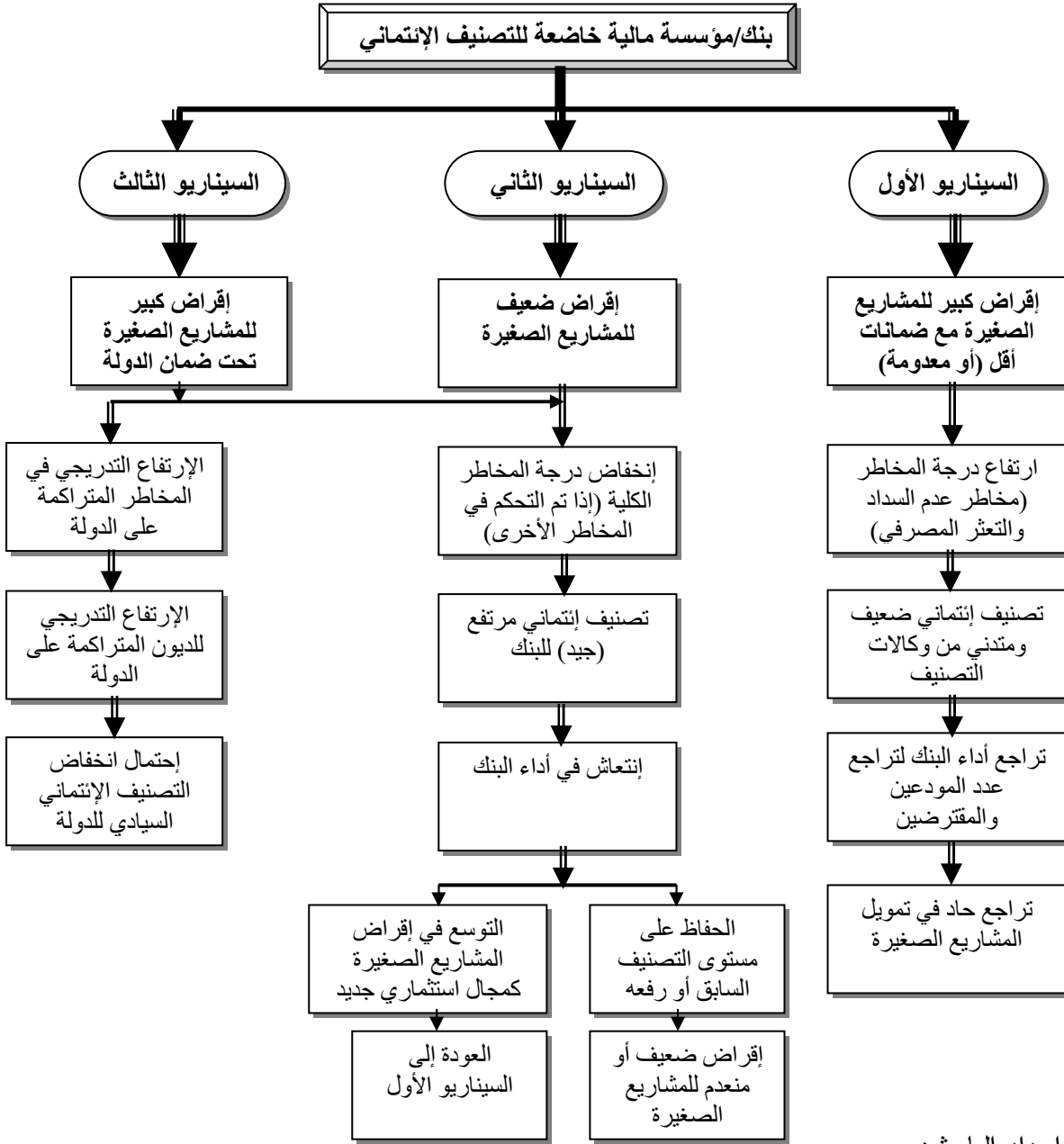
2-2-6- المصدقية: إن الاعتماد على تقييم مؤسسة التصنيف الخارجي من جانب أطراف مستقلة (المستثمرين، البنوك) يعتبر دليلاً على مصداقية المؤسسة، كما أن المصدقية تعتمد على وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية.

3- تأثير التصنيف الائتماني على القدرة التمويلية للمشاريع الصغيرة:

نستطيع أن نبرز مدة تأثير التصنيف الائتماني التقليدي للبنوك والمؤسسات المالية على قدرة هذه الأخيرة في توفير التمويل اللازم والكافي للمشاريع الصغيرة والعلاقة بينهما في إقتصاد يركز على هذه المشاريع لدعم النمو الإقتصادي من خلال ثلاثة سيناريوهات محتملة موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (03):

السيناريوهات المحتملة للعلاقة بين التصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية والمقدرة التمويلية للمشاريع الصغيرة.



المصدر: من إعداد الباحثين

بناءً على الشكل أعلاه، نخرج بالإستنتاجات التالية:

- تراجع التصنيف الائتماني للبنك/المؤسسة المالية الخاضعة للتصنيف بعد توسُّعه/توسُّعها في تمويل المشاريع الصغيرة، والنتيجة في الأخير انخفاض في حجم السيولة (التمويل) المقدم لتلك المشاريع بعد تراجع التصنيف الائتماني للبنك/المؤسسة المالية.
- حتى ولو تدخلت الدولة كطرف ضامن للقروض الموجهة للمشاريع الصغيرة، فإن هناك احتمال ارتفاع الديون المتراكمة على الدولة، مما يعرِّضها لاحتمال انخفاض تصنيفها الائتماني السيادي من طرف وكالات التصنيف.

- إذا أراد البنك/المؤسسة المالية أن يحصل على تصنيف إئتماني مرتفع وجيد، عليه أن يُخفّض (أو حتى يمتنع) من تمويل المشاريع الصغيرة، وإذا أراد أن يُركّز على الربحية فعلية التوسع في تقديم المزيد من التمويل لذلك النوع من المشاريع لكن سيحصل بالمقابل على تصنيف إئتماني منخفض.

ثالثاً: التّصنيف الشرعي وانعكاسه على تمويل المشاريع الصّغيرة

1- التصنيف الشرعي وعمل شركة التصنيف الإسلامي:

ذكرنا بأن وكالات التصنيف تصدر تصنيفاً إئتمانياً لصالح العميل (شركة أو دولة أو هيئة) بقصد زيادة الثقة عند مقرضي هذا العميل وتجنّبهم المخاطرة المالية. ومن هذا المفهوم خرج مفهوم عمل شركة التصنيف الإسلامي بأنها: "الشركة التي تصدر تصنيفاً شرعياً يعنى بمدى مطابقة عمل أو أعمال أو خدمات العميل للراجح من أحكام الشرع بطلب من العميل؛ شركة كان أو هيئة أو فرداً، أو بقصد بيان إبراء ذمته أمام عملاءه من الوقوع في المعاملات المحرمة أو المشبوهة شرعاً، أو لبيان الحكم الشرعي لفئة من الناس المحتاجين لذلك"¹.

2- وكالات التصنيف الشرعي الإسلامية وقواعد عملها:

يختلف التصنيف الشرعي عما يسمى بنظام الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية، على غرار النظام المسمى "I.S.O"، الذي يعني امتلاك المؤسسة المالية مستندات تعكس معايير الجودة.

إن الاختلاف الحاصل بين التصنيف الشرعي والتصنيف الائتماني يتجلى في منح التصنيف الائتماني الشركات درجة، بالنظر إلى جودة الأصول التي تمتلكها من حيث قوة الضمانات التي تستند إليها، ومدى القدرة على تسيلها، أما التصنيف الشرعي فيكون على درجات أيضاً، لكن هذه الدرجات لا تعكس معايير إئتمانية، وإنما تعكس معايير شرعية.

لا شك أن من المحطات البارزة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، ظهور مؤسسات معنية بتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، وهي تدل على إدراك القيادات والمؤسسات الراعية للعمل المصرفي الإسلامي للمرحلة المتقدمة التي وصلت إليها الصناعة المالية الإسلامية، ومدى حاجتها للترشيد، وإلى الجودة والالتقان، والالتزام الشرعي في الأسس الشرعية النظرية، والممارسات والتطبيقات العملية. إن فكرة التصنيف للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، هي انعكاس لاهتمام المتعاملين بهما بجانبين، هما:

- الالتزام الشرعي ومتطلباته.

- الملاءة المالية، حيث إن العملاء باتوا يولون أهمية كبرى إلى أكثر المؤسسات والمنتجات التزاماً بالشريعة، وأكثرها أمناً من حيث الملاءة والقدرة المالية.

ونشير إلى أنه رغم أهمية التصنيف الائتماني والشرعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها على حد سواء، إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمة تصنيف المؤسسات ومنتجاتها مازالت في بداية عملها وبعضها الآخر قيد التأسيس²، ولم تحز على القبول العام، الذي حازت عليه شركات التصنيف

⁽¹⁾ شركة الفاروق للمطابقة والتصنيف الإسلامي (قيد التأسيس)، مفهوم عمل شركات التصنيف، على موقعها الإلكتروني:

<http://www.alfarograting.com/Concept.html>

⁽²⁾ من ضمن شركات المطابقة والتصنيف الإسلامي في التأسيس: شركة الفاروق للمطابقة والتصنيف الإسلامي.

الائتمانية العالمية، مثل «موديز»، و«ستاندر أند بورز» و«فيتش» ونحوها.

إن مؤسسات التصنيف الإسلامية القائمة لا تتعدى ثلاث مؤسسات، ويتعلق الأمر بـ¹:

2-1- وكالة التصنيف الماليزية: الخاصة بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية.

2-2- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: وهي أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية (2006)، انطلقت من البحرين، وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية، ومؤسسات التصنيف الائتماني، بقيادة «البنك الإسلامي للتنمية»، وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وأفراد. وتقدم الوكالة الإسلامية للتصنيف نوعين من التصنيف، هما:

- تصنيف فني «ائتماني»: الغاية منه إبراز القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته.

- تصنيف شرعي: الغاية منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية، والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعية.

وطبقاً للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإنه ليس من أغراض التصنيف الشرعي بيان الحكم الشرعي في المنتجات المالية الإسلامية، ولا التعقيب على قرارات الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية، أو الاستدراك على الفتاوى الصادرة منها.. ذلك لأن التصنيف الشرعي مقتصر على تلك المؤسسات والمنتجات، التي تشرف على أعمالها (هيئة شرعية)، لكن هذا لا يعني أن مجلس التصنيف واللجان المنفرعة عنه لن تهتم بالحكم الذي تتوصل إليه الهيئات، ولن تلتفت إلى ما قد يبديه خبراءها من تحفظات، بل على العكس سيكون تقويمه (تقوياً اعتبارياً) ذا تأثير على التقويم الموضوعي الذي تتبناه الوكالة منهجاً.

وحول منهجية التصنيف لدى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإنها تخص بالدرجة الأولى بتقويم الانضباط الشرعي في عمل المؤسسة المالية، أو النوعية الشرعية للصكوك والمنتجات المالية، ويقوم ذلك التقويم على سلم يتكون من 1000 نقطة، ويتم تقويم المصارف الخاضعة للتصنيف الائتماني حسب منهجية الوكالة، وفقاً لمعايير، لعل أهمها، الهيئة الشرعية، والرقابة الشرعية لدى المؤسسة، والمعايير الشرعية المحاسبية، والتدريب والموارد البشرية، وصيغ التمويل لدى المؤسسة.

2-3- الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف: وهي لم تتجاوز السنتين على إطلاقها، بإجماع الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية "C.I.B.A.F.I" في جدة. ومن أبرز اهتمامات هذه الهيئة مراجعة الأسس النظرية والشرعية التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية، وكذلك التأكد من سلامة التطبيق العملي للمنتجات وموافقته للمبادئ والأحكام الشرعية، ورغم التشابه بين المؤسستين السالف ذكرهما، غير أن هناك فرقاً جوهرياً بينهما، فالوكالة تعنى بما أطلقت عليه «تصنيف الجودة الشرعية»، وهذا التصنيف ينظر إلى المتطلبات الإدارية في مجمله ومعاييرها، خلافاً للتصنيف الشرعي لـ«الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف»، الذي يقوم على تصنيف مدى الالتزام الشرعي، من خلال الفحص التفصيلي لجميع الأسس النظرية الشرعية

(¹) نوري عيلا، رقابة: مؤسسات التصنيف الإسلامي في بداياتها ولم تحز القبول، جريدة الرؤية الاقتصادية، 2009/09/15، دبي، على الموقع:

والتطبيقية التي يقوم عليها المنتج.

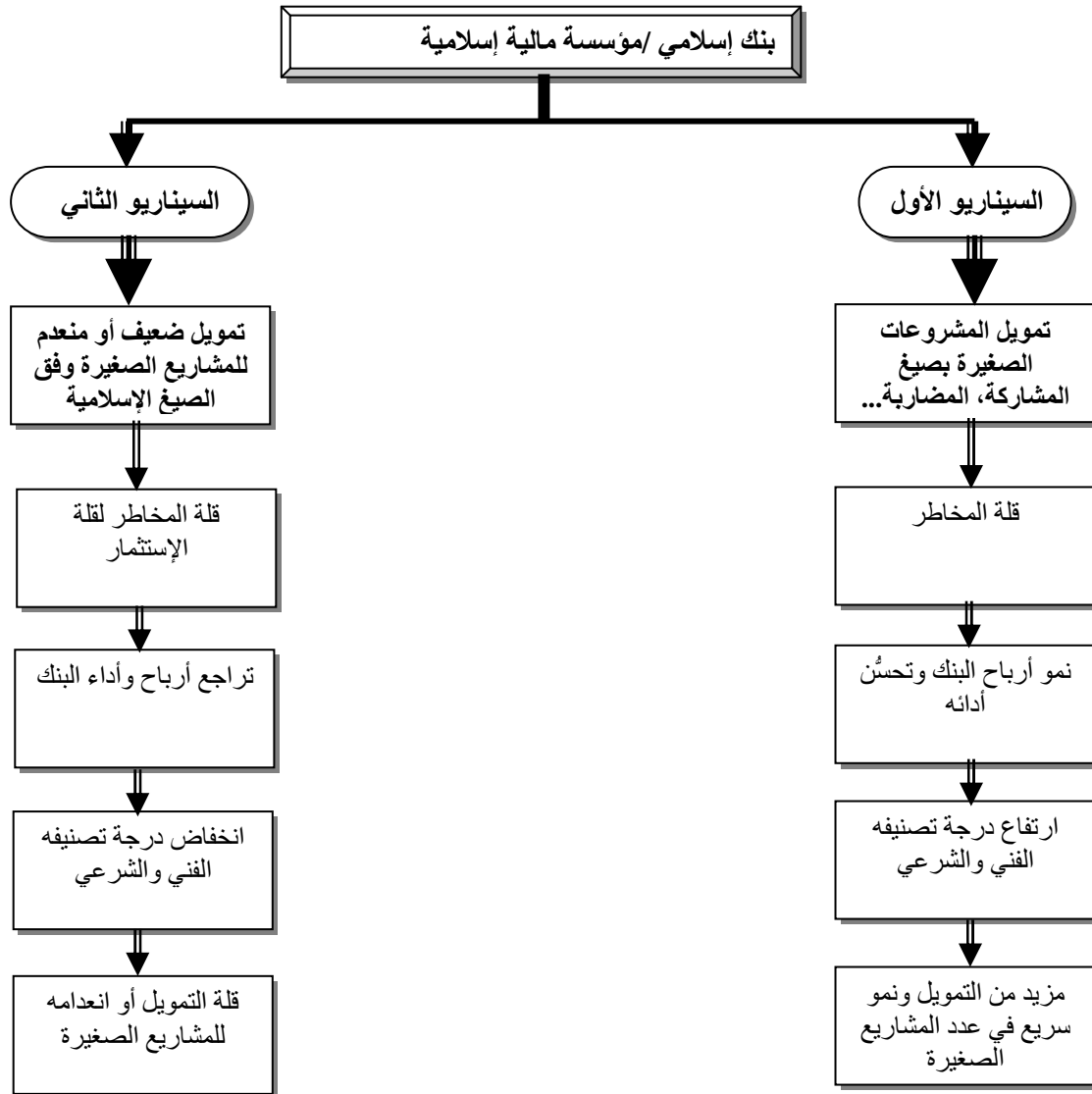
وبحسب رأينا، فإن التصنيف الشرعي للمؤسسات والمنتجات يستهدف دعم الانضباط الشرعي فيهما، على مستوى إصدار الفتوى ومستوى التطبيق العملي، من خلال وضع درجات لمستوى هذا الانضباط، والتي من شأنها أن تعكس الواقع الذي تعيشه المؤسسات، وتعطي مؤشراً واضحاً للمتعاملين عن ذلك.

3- الآثار المتوقعة من التصنيف الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية على تمويل المشروعات الصغيرة:

يوضح الشكل التالي العلاقة بين نوع التصنيف الشرعي (مرتفع/منخفض) للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وقدره المشاريع الصغيرة على الحصول على التمويل اللازم منها وفق صيغ وأساليب التمويل الإسلامي (مضاربة، مشاركة، مرابحة، إجارة، سلم، إستصناع...):

شكل رقم (04):

السيناريوهات المحتملة للعلاقة بين التصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمقدرة التمويلية للمشاريع الصغيرة.



المصدر: من إعداد الباحثين.

نستخلص من الشكل أعلاه ما يلي:

- ينتج عن قيام البنك الإسلامي (والمؤسسة المالية الإسلامية) الخاضع للتصنيف الشرعي بتمويل المشاريع الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامية، قلة المخاطر ونمو في أرباح البنك وتحسّن أدائه وارتفاع درجة تصنيفه الشرعي، ومن ثمّ مزيداً من التمويل للمشاريع الصغيرة وتأمين السيولة لها.
- انخفاض درجة التصنيف الشرعي للبنك الإسلامي (والمؤسسة المالية الإسلامية) بعد تراجع أرباحه وأدائه نتيجة تمويله الضعيف للمشاريع الصغيرة بالصيغ التمويلية الإسلامية في البداية، يؤدي حتماً إلى مزيداً من التدهور والتراجع ومن ثمّ قلة التمويل أو حتى انعدامه للمشروعات الصغيرة.

رابعاً: ضرورة تطوير أنظمة التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة لإتجاح دورها:

إن الطرح الذي طرحناه أعلاه يوضح العلاقة غير المباشرة بين القدرة التمولية للمشاريع الصغيرة والتصنيف الممنوح من طرف وكالات التصنيف (التقليدية أو الإسلامية) للبنوك والمؤسسات المالية (التقليدية والإسلامية) ذات العلاقة التمويلية مع هذه المشاريع، أي أن تلك البنوك والمؤسسات تكتسب درجة تصنيف معينة بحسب حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة. وبحسب رأينا، الأجدر أن نتخلص من هذه العلاقة غير المباشرة ونحولها إلى علاقة مباشرة، تتمثل في تصنيف وكالات التصنيف للمشروعات الصغيرة مباشرة وتطوير أنظمة تصنيف خاصة بها، وهي آلية تجعل البنوك والمؤسسات المالية تحافظ على درجات تصنيفها الائتمانية مهما كان حجم تمويلها للمشاريع الصغيرة لعلها بدرجة تصنيف كل مشروع صغير مسبقاً قبل تمويله. ولقد رصدنا من خلال الجدول الموالي أهم خصوصيات المشروعات الصغيرة (وحتى المتوسطة) في مجال الائتمان، مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وإننا نضعها بين أيدي العاملين في تطوير أنظمة التصنيف الائتماني لبحث إمكانيات تجاوز هذه المحددات، ولتطوير استخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (03):

مقارنة بين عملية التقييم الائتماني للمشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة

المشروعات الصغيرة	المشروعات الكبيرة
تُبنى عملية التقييم الائتماني بشكل أساسي على عدم التأكد.	تُبنى عملية التقييم الائتماني بشكل أساسي على المخاطرة.
تُعطي البنوك في عملية التقييم الائتماني أوزاناً متكافئة للشخص (الريادي) والمشروع.	تركيز البنوك في عملية التقييم الائتماني يكون بشكل أساسي على المشروع.
تركز البنوك في عملية التقييم الائتماني على مستقبل المشروع، لا سيما وأن هذه المشاريع إما جديدة أو لا تملك سجلات مالية معتمدة.	تعتمد البنوك في عملية التقييم الائتماني بشكل أساسي على تاريخ المشروع.
يركز التقييم الائتماني على التحليل الإستراتيجي الشامل للمشروع.	تركز البنوك في عملية التقييم الائتماني وبشكل أساسي على التحليل المالي.
لا يكتفي التقييم الائتماني بدراسة الجدوى، بل تعتمد خطة العمل.	يعتمد التقييم من طرف البنوك على دراسة الجدوى للمشروع.
إعتماد مدخلات ومخرجات الدراسة في عملية التقييم.	إعتماد مخرجات الدراسة للمشروع في عملية التقييم.
إعتماد المنهج غير النمطي في عملية التقييم من قبل البنوك.	إعتماد المنهج النمطي في عملية التقييم من قبل البنوك.

خاتمة واستنتاجات:

- إن طرحنا المتعلق بالتصنيف الائتماني والشرعي وانعكاسهما على تأمين السيولة للمشاريع الصغيرة، قادنا إلى استخلاص جملة من النتائج، أهمها ما يلي:
- توجد علاقة غير مباشرة تبادلية التأثير بين درجة تصنيف كل بنك أو مؤسسة مالية (تقليدية أو إسلامية) وقدرة المشاريع الصغيرة على الحصول على التمويل اللازم والكافي منها، ولا تتشكل هذه العلاقة إلا بعد أن يشرع البنك في تمويله لهذا النوع من المشاريع.
 - هناك تأخر وبطء كبيرين في إنشاء وكالات تصنيف شرعية إسلامية، فهي تعاني نقصاً عديداً وعملاً ميدانياً مقارنةً بنظيراتها التقليدية.
 - يتراجع التصنيف الائتماني للبنك (أو المؤسسة المالية) غير الإسلامي مهما كان حجم تمويله للمشاريع الصغيرة، ذلك أن رغبة البنك في الحصول (أو الحفاظ) على درجة تصنيف رفيعة أو عالية تتطلب منه تقليص حجم تمويله للمشاريع الصغيرة أو إعدامه، وإلا فسوف تتخفف درجة تصنيفه.
 - إلزام البنك الإسلامي بتمويل المشاريع الصغيرة بالصيغ الإسلامية، وحرصه على أن يكون ذلك وفق الضوابط الشرعية، يرفع من درجة تصنيفه الشرعي، ومن ثمّ مزيداً من الدعم والتمويل لتلك المشاريع.
- وعلى ضوء هذه النتائج، فإننا نوصي بما يلي:
- نوصي بعدم الأخذ بتصنيف وكالات التصنيف الائتماني التقليدية لما لعملها من أثر على تمويل

المشاريع الصغيرة ونموها. فأزمة الرهونات العقارية ليس عنا ببعيد بل وما زال الإقتصاد العالمي يتجرع آثارها- حيث لعبت وكالات التصنيف العالمية دوراً كبيراً في إشعال نارها، وكانت من بين أسبابها الرئيسية، كما لا يخفى عنا حالياً أثر تخفيض وكالات التصنيف العالمية لتصنيف ديون الولايات المتحدة الأمريكية على أسواق المال الأمريكية والعالمية، وهو أمر قد يلوح بأزمة مالية أخطر وأعنف من سابقتها.

- نوصي بالالتزام بالصيغ الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة إذا رغبت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في رفع درجة تصنيفها الشرعي، وإذا أردنا بعد ذلك أن نوفر مزيداً من التمويل والدعم لهذه المشاريع.

- نوصي بأن يكون هناك نظام تصنيف إنتماني خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يُحدّد على أساسه منح التمويل لها من عدمه للحفاظ على الملاءة الشرعية والفنية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

مصادر وهوامش البحث:

- مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2009، ص: 09-10.
- Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, and Asli Demirgüç-Kunt, ***Small and Medium Enterprises across the Globe***: A, New Database, Washington, D.C.: World Bank, 2003.
- Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Maria S. Martínez Pería, ***Bank Financing for SMEs around the World: Drivers, Obstacles, Business Models, and Lending Practices***, Washington, D.C.: World Bank, 2008.
- د. ماهر حسن المحروق، د. أيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، أيار 2006، ص: 03-04.
- Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, and Asli Demirgüç-Kunt, ***Small and Medium Enterprises across the Globe***, op.cit.
- ¹ د. ماهر حسن المحروق، د. أيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 08.
- أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرون Investors، على الرابط الإلكتروني: <http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1434>
- نفس المرجع السابق.⁽¹⁾
- Peter S. Rose, Jone W. Kolari & Donald R. Fraster, ***Financial Institutions & Managing Financial Services***, Boston : Irwin, Fourth Edition, 1993, p : 10.
- د. عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الإقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطویرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص: 126.
- أنظر: د. أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية: قسم الإقتصاد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994، ص: 183.
- شركة الفاروق للمطابقة والتصنيف الإسلامي (قيد التأسيس)، مفهوم عمل شركات التصنيف، على موقعها الإلكتروني: <http://www.alfarograting.com/Concept.html>
- من ضمن شركات المطابقة والتصنيف الإسلامي قي التأسيس: شركة الفاروق للمطابقة والتصنيف الإسلامي.
- نوري عيلال، رقابة: مؤسسات التصنيف الإسلامي في بداياتها ولم تحز القبول، جريدة الرؤية الإقتصادية، 2009/09/15، دبي، على الموقع: <http://www.alroya.com/node/34642>